

## الوحدة المصرية - السورية 1958 - 1961: لماذا لم تُصح تلك المحاولة الواحدة؟

عبد الرؤوف سنو  
عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية

عندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، رحبت بها الجماهير والقوى القومية والوحدوية في الوطن العربي، معتبرة إياها الخطوة الأولى على طريق مركزة القرار السياسي وقيام حياة عربية مشتركة، ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متشابكة، هذا فضلاً عن إمكانية تضافر القوى لتحرير فلسطين والتصدي للتحديات الخارجية. وبعد ثلاث سنوات على قيامها، سقطت دولة الوحدة. منذ ذلك الحين، تعمقت سياسة التجزئة والقطرية. وما لبث التعاون والتنسيق بين الدول العربية أن أخذ في التراجع بالتزامن مع اتفاقيتي كمب دايفيد، حتى وصل إلى حده الأدنى بعد زوال الثنائية القطبية، ثم غاب عملياً منذ 11 أيلول عام 2001. فتحولت بذلك الوحدة الاندماجية الأولى في الذاكرة العربية إلى حلم معلق يستعاد بألم وحسرة. فما هي الأسباب والعوامل التي كانت وراء الانزلاق والفشل في وحدة لم تنضج مقوماتها؟

### \* مصر وسوريا: عوامل التقارب وظروفه

قبل أن تخطو مصر وسوريا على طريق الوحدة، ظهرت مؤشرات عديدة تدل على تقارب توجهاتهما القومية وتمائل نظرتهم إلى السياسة الخارجية أثناء أشد مراحل الحرب الباردة، وعلى تشابه الضغوط التي تتعرضان إليها نتيجة رفضهما الدخول في سياسة الأحلاف. وقد أدى تولي مصر دوراً قيادياً في إنشاء الجامعة العربية ومشاركتها في حرب فلسطين إلى بروز شخصيتها العربية، التي تفاعلت بثورتها عام 1952، وبالتطورات التي واجهتها بالبلاد. من هنا، أدرك عبد الناصر أن القومية العربية هي أمضى سلاح للعرب للدفاع عن أنفسهم.

ومن ناحيتها، اعتبرت سوريا عرين القومية العربية. فمنها انطلقت أكبر الثورات ضد الانتداب الفرنسي. كما كانت نقطة ارتكاز وذات موقع جغرافي - استراتيجي لما سمي تاريخياً "بلاد الشام". وعبر هذه "البلاد"، تتقاطعت كل السياسات والمشاريع التي كانت تعد للمنطقة. كل هذا جعلها محط اهتمام مصر أثناء مرحلة تبلور فكرها القومي. فكان شعار حزب البعث الثلاثي: "الوحدة والحرية والاشتراكية" يلقي استجابة قوية في الخطاب القومي الناصري، حيث كانت أفكاره ومواقفه في تأييد الثورة المصرية تعطي عبد الناصر أفقاً أوسع لتحركه خارج حدود مصر. كان حزب البعث يؤمن بعدم إمكانية قيام وحدة عربية دون مصر. وقد انعكست الاتجاهات القومية في دستوري البلدين.

وإذا صحّت مقولة أن مصر كانت تتوسّع على حساب "بلاد الشام" كلما شعرت بقوتها، وأن التصدي للقوى المتربصة بالمشرق العربي ما كان ليتم بنجاح إلا عبر توحيد مصر وسوريا معاً، فالصحيح أيضاً أن سوريا كانت تتطلع دوماً إلى مصر كلما شعرت بضعفها إزاء التهديدات الخارجية والمؤامرات الداخلية، فكيف إذا كان هؤلاء السوريون (= حزب البعث) يحملون مشروعاً وحدوياً؟

بناءً عليه، يحسن القول إن التقارب بين مصر وسوريا جاء نتيجة لاعتبارات استراتيجية ولعدد من التطورات السياسية في الشرق الأوسط إبان الحرب الباردة، أبرزها حلف بغداد وحرب السويس ومبدأ أيزنهاور. وفي غضون ذلك، وقفت الدولتان في مواجهة المخططات الأجنبية والصهيونية و"العربية" في المنطقة. فانفتحتا على الكتلة الشرقية وانتهجتا سياسة عدم الانحياز. والجدير بالذكر، أن هذه الضغوط أسهمت في بلورة الزعامة الناصرية، وفتحت الباب أمام الدعوة إلى التضامن العربي، ونفخت في الجماهير العربية روحاً قومية جديدة، وجعلت مصر تتطلع إلى سوريا لتكون في صلب أحداث المنطقة ومركزاً لمناهضة سياسة الأحلاف، وهذا ما دفع الغرب إلى محاصرتها من قبل دول الجوار والتحضير لقلب نظامها بحجة خضوعها للشيوعية.

#### \* الإرهاصات الأولى للوحدة: الإشكاليات والتحديات

كانت بداية التقارب بين البلدين على شكل اتفاقيات عسكرية وتجارية واقتصادية عقدت بين البلدين ما بين عامي 1955 و1958. وفي مؤتمر عدم الانحياز بباندونغ (1955)، نسق البلدان سياستهما الخارجية، وكسرا احتكار الغرب لبيع السلاح عبر صفقاتهما مع الكتلة الشرقية.

جعلت هذه الاتفاقيات عبد الناصر في قلب المشرق العربي لمواجهة الاستعمار وإسرائيل، فيما وضعت أزمة السويس سوريا في قلب المعركة مع الغرب. وأثناء حرب السويس، أيّدت سوريا مصر، حتى أنها كادت أن تشن الحرب على إسرائيل. وقد شحّن حزب البعث الزعيم المصري بأفكار القومية العربية وكان وراء تصلّبه وتحديّ الغرب وتوقّعه انتصار مبادئ القومية العربية والوحدة العربية. وبعد كل هذا التقارب والتنسيق الاقتصادي والسياسي والعسكري، هل يعني هذا أن البلدين كانا يسعيان فعلاً إلى الوحدة؟

إن التقارب والتنسيق بين مصر وسوريا أعطيا زخماً لحركة القومية العربية. فتضافرت قوى عربية وأجنبية للإجهاض عليهما واستفرد سوريا. فقد رد الإسرائيليون على الميثاق العسكري المصري - السوري بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبرية في منتصف كانون الأول 1955 بهدف إحراج عبد الناصر. كما كان العراق بدوره عام 1956 بؤرة تأمر لمصلحة بريطانيا والولايات المتحدة بهدف إحداث انقلاب في دمشق وإقامة حكم حليف. إن توقيت الانقلاب وتأهب الجيش العراقي لاجتياح سوريا في عام 1956، وتزامنه مع العدوان الثلاثي على مصر، أكّد المزاعم حول وجود مؤامرة من قبل الغرب للإطاحة بعبد الناصر وحلفائه في دمشق. كان الأميركيون منذ عجين من معارضة مصر وسوريا لمبدأ أيزنهاور، ومن تسرب الشيوعية إلى المنطقة عبر تطوير البلدين علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي، وقيام تحالف مرحلي في سوريا بين القوميين والشيوعيين، وتعيين عفيف البزري، المعروف بتعاطفه مع السوفيات، رئيساً لأركان الجيش السوري، وتطهير هذا الجيش من عشرات الضباط ذوي الاتجاهات اليمينية.

إن انجرار السوريين وراء السوفيات جعل الأميركيين أكثر تصميمًا على إسقاط النظام في دمشق. وفي 18 آب 1957، اتهمت دمشق واشنطن بأنها تحرض تركيا على إسقاط النظام السوري، مما جعل السوفيات يرسلون بعض قطعهم البحرية إلى اللاذقية. ومن جهتها، ردت مصر بوضع تحالفها العسكري مع سوريا موضع التنفيذ عبر إرسالها قوات إلى الحدود السورية - التركية. وهكذا، رسخت "الأزمة السورية" دور موسكو في حماية النظام السوري، وكذلك دور مصر في الاستجابة للتصور القومي البعثي.

وعلى كل حال، لم تكن "الأزمة السورية" نتيجة عوامل خارجية فحسب، إذ لعبت الخلافات بين القوى والأحزاب دوراً مهماً في تفاقم الأوضاع داخل البلاد. وحتى بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية في منتصف حزيران 1956، ظل حزب البعث يدافع عن الوحدة العربية الشاملة، فيما مال "حزب الشعب" إلى الوحدة مع العراق، ونادى الحزب الشيوعي بتوثيق العلاقات مع السوفيات، وعمل رئيس الجمهورية شكري القوتلي على توطيد العلاقات مع السعودية. أما الجيش، فعاد إلى ممارسة السياسة من وراء الكواليس عبر بروز أجنحة داخله مال كل واحد منها إلى حزب أو جماعة. وفي آذار 1957، تشكل مجلس عسكري مثل البعث والمستقلين والشيوعيين، وكان بمثابة قيادة عليا متنافرة للجيش. وقد ترافقت هذه الأحداث مع حدوث اغتياالات وتصفيات لسياسيين وعسكريين. فكان من الصعب معرفة من يحكم سوريا في خريف ذلك العام.

وفي حين افتقد البعث إلى القوة للإمساك بالسلطة وتطبيق برنامجه الوحدوي، في ضوء احتمال قيام الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة، أخذ منظرو هذا الحزب يتطلعون إلى مصر لبلورة مفهوم وحدة عربية، واستخدام عبد الناصر كأداة لتحقيق ذلك. رأى البعثيون أن لا وحدة عربية بدون مصر، واعتقدوا أنهم هم وحدهم الوعاء الفكري لها، فيما عبد الناصر هو مركز الاستقطاب السياسي - الجماهيري. ومن هنا، تقرب الحزب إلى عبد الناصر، وتجلّى ذلك بطرحه مشروعاً لاتحاد فيدرالي بين سوريا ومصر في أواخر عام 1957. لكن، سرعان ما زايد الشيوعيون على البعثيين طارحين دمجاً كاملاً بين مصر وسوريا، إدراكاً منهم أن عبد الناصر يتكأ بالنسبة لقيام دولة فيدرالية، وسوف يرفض بالتالي دمجاً كاملاً. لكن البعث قلب قواعد اللعبة وطالب بوحدة اندماجية، رامياً الكرة في مرمى المصريين. أما الجيش السوري، الذي تعذر على أي جناح فيه حسم الأمور لمصلحته، فقد ساد فيه اعتقاد أن الاتحاد مع مصر، سوف يؤدي إلى تأسيس مجلس للثورة على النسق المصري ينقل السلطة إليه ويخلصه من السياسيين المدنيين.

### \* عبد الناصر وفخ الوحدة الاندماجية

هكذا، تضافرت مصالح مختلفة ومتناقضة للقوى السياسية والعسكرية السورية للمزايدة على طلب بالوحدة، لا حباً بها، بل لتحقيق هدف مشترك واحد، وهو التخلص من الوضع الداخلي المتأزم. وفي 12 كانون الثاني 1958، كان حزب البعث وراء سفر مجموعة من كبار القادة إلى مصر لمقابلة عبد الناصر حاملين إليه مذكرة تتضمن الأسباب الموجبة لها وشكل الوحدة المنشودة.

لم يتسن لعبد الناصر الوقت الكافي، حتى مجيء الضباط السوريين إلى القاهرة، لإنضاج فكرته عن التدرج من مرحلة التضامن بين بلاده وسوريا إلى حال وحدة اندماجية. فقد كان الزعيم المصري يحاول بين عامي 1956 و 1957 أن يستوعب بدبلوماسيته حماسة السوريين لإقامة وحدة اندماجية. وعندما أغراه هؤلاء بوحدة فوروية في ظل ظروف سوريا الداخلية، اشترط عبد

الناصر فترة انتقالية من خمس سنوات يتم خلالها تحقيق وحدة اقتصادية وعسكرية وثقافية، بعدما تخوف من مفاعيل وحدة لم تنضج مقوماتها بعد، ومن أن تنعكس المشكلات الداخلية السورية وتدخل الجيش السوري في السياسة على دولة الوحدة. أراد عبد الناصر الوحدة بالفعل، لكن ليس عن طريق الجيش. فرد السوريون أن الشعب السوري هو الذي يطالب بالوحدة. هنا، وقع الرئيس المصري في فخ الوحدة. فالخشية من أن يسبب رفضه صدمة للسوريين وللجماهير العربية وتتكراً لطرحة القومي، جعلته يقبل بوحدة شاملة مشروطة بإجراء استفتاء شعبي في كلا البلدين، وعودة الجيش السوري إلى ثكناته، وحل الأحزاب السورية. وفي 22 شباط 1958، أعلن عن قيام "الجمهورية العربية المتحدة" بناءً على استفتاء جرى في البلدين، فيما انسحب شكري القوتلي من معركة رئاسة الجمهورية لمصلحة عبد الناصر، وسط ترحيب شعبي عربي واسع.

إن الإيجابيات التي تمخضت عنها هذه الخطوة السياسية اللافتة، تمثلت في ما نتج عن إعلان الوحدة من تغيير جذري في خارطة السياسة للمنطقة العربية. فقلبت كل الموازين للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى بتشكيل كيان سياسي عربي "تحرري" دون استشارة قوة خارجية، أو الحصول على دعمها. ولهذا السبب، واجه الغرب والدول العربية الدائرة في فلكه دولة الوحدة بحملات تشكيك. فجرى وصفها بأنها تسلط استعماري وابتلاع من دولة كبيرة (=مصر) لدولة صغيرة (=سوريا). ومن جهتها، اعتبرت إسرائيل أن الوحدة سياسة ناصرية لوضعها وسط "كماشة" عربية. أما الشيوعية الدولية، فلم تتحمس للوحدة، واتخذت موقفاً متحفظاً منها، تاركة مسألة مقاومتها للقوى الشيوعية المحلية، وخصوصاً في سوريا. لقد تعددت الأصوات والأشكال المعارضة، ولكنها كانت في جوهرها واحدة.

### \* الانفصال: سقوط الحلم العربي

في 28 أيلول 1961، قاد 37 ضابطاً سورياً حركة انفصال عن مصر مدعومة من رجال أعمال سوريين وإقطاعيين كبار تحت شعار محاولة إصلاح الوحدة. ولم يلق الانقلاب أية مقاومة تذكر. مرة أخرى تغير المشهد السياسي في الشرق الأوسط بشكل عميق، تماماً كما حصل عند إعلان الوحدة عام 1958. ودلت سرعة الانقلاب وكثرة مؤيديه على أن مسوغات الانفصال تعود إلى تراكم مجموعة من المشكلات أوصل تخمرها البلاد إلى حالة الانفجار. فتعذر يومها العثور على داعم للوحدة. فعندما أرسل عبد الناصر فرقة المظليين المصريين إلى سوريا لضرب الانقلاب، تبين له استحالة إعادة الوحدة بالقوة.

وبعد أربعة أيام على الانقلاب، أصدر عدد من الشخصيات السورية بياناً هاجموا فيه عبد الناصر واصفين سنوات الوحدة بأنها كانت "حكم الطغيان والتسلط والانحراف". وقد حملته هؤلاء مسؤولية فقدان الوحدة "معانيها السامية". ولم يكن غريباً أن يوقع أكرم الحوراني وخالد العظم على البيان. لكن أن يحمل البيان توقيع صلاح الدين البيطار، الداعي الأول إلى الوحدة، فقد دل هذا على أن الوحدة افتقدت إلى قوة سياسية تدافع عنها. فحزب البعث الذي وقف وراء تسريع الوحدة عام 1958، كان خارج السلطة بعد خلافه مع المصريين منذ أواخر عام 1959، فيما أخذ الشيوعيون منذ البداية موقفاً معارضاً للوحدة، وتحولوا إلى العمل السري، والتقوا في معارضتهم تلك مع البرجوازية السورية وكبار الإقطاعيين والأحزاب التقليدية. إضافة إلى ذلك، وجدت دولة الوحدة (الإقليم الشمالي) نفسها في بيئة عربية معادية، وخصوصاً من جانب الأردن والسعودية والعراق.

## \* الانفصال: تخمر المسببات

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا هذا الانهيار السريع لدولة الوحدة، وما هو سبب وقوف السوريين وراء الانفصال، مع أنهم كانوا المسارعين لإتمام وحدة لم يناقشوا مع شركائهم فيها حتى مضامينها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تنحصر في الجوانب الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية والإدارية والعسكرية.

**1) إيديولوجياً**، كان هناك اختلاف في الإطار التاريخي للتجربة بين الناصرية والبعثية وخصائص كل واحدة منهما. فالبعث كحزب، كان له السبق في العمل القومي الاشتراكي. أما الناصرية، كسلطة وما تمثله من قواعد شعبية، فلم تكتمل مفاهيمها وتصوراتها المستقبلية قبل صدور المراسيم الاشتراكية عام 1961. فبلاد الشام، كانت الأرض التي ترعرعت فيها القومية العربية، فيما كانت التجربة المصرية، نظراً لتطورها التاريخي تحت الحكم العثماني وأثناء الاحتلال البريطاني للبلاد، ذات طبيعة إقليمية وطنية وتوجه إسلامي (= التراث والدين)، ثم أخذت تلتصق تدريجياً بالقضايا العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتتلى ذلك بثورة 23 يوليو، التي افتقدت إلى إطار نظري وبرنامج سياسي في سنواتها الأولى يجسد الفكر القومي في إطار دولة موحدة.

على العكس من ذلك، تعود التجربة التاريخية النضالية لمؤسسي حزب البعث وانبعاث الفكر القومي لديهم إلى الثلاثينات من القرن العشرين. وقد تصور البعث أن بإمكانه، في غياب الإطار الفكري والبرنامج السياسي الوحدوي للناصرية في ذلك الحين، أن يسخر عبد الناصر وقوته الجماهيرية في نشر فلسفته الاشتراكية، بحيث تصبح دولة الوحدة قلعة النضال القومي في الوطن العربي. وفي المقابل، أراد عبد الناصر أن يصبح شكل الحياة السورية السياسية على غرار الطراز المصري، متجاهلاً بذلك الواقع السوري. فاعتقد أن الكاريزمية التي كان يتمتع بها شخصياً كافية لسد الثغرات وتدارك المعوقات التي قد تنشأ.

وفيما انطلقت الثورة في مصر من قبل نخب سياسية وحزبية، غلبت التعبئة الشعبية والريفية على الحركة الثورية في سوريا. ومع ذلك، وقع حزب البعث، فكراً وتنظيماً، في إشكالية التجسيد العملي لتصوره القومي ومصالح تلك الطبقات. فضلاً عن ذلك، تعرض الحزب في بنيته الداخلية إلى تسرب التأثيرات الفكرية والسياسية للفئات البرجوازية الصغيرة.

**2) سياسياً**، عرفت مصر درجة عالية من المركزية البيروقراطية والسياسية وتجانساً سكانياً وضعفاً في الفوارق والنزعات الإقليمية. في المقابل، اتسم الوضع في سوريا بعدم الاستقرار السياسي، ولم تشكل الدولة، كمؤسسة، قاعدة ولاء بالنسبة إلى السوريين، ويشهد على ذلك كثرة الانقلابات. كل هذا جعل ما يصح لحكم مصر لا ينطبق على حكم سوريا. لم يشأ المصريون الانتقال، فكراً وعملاً، من إطار جهاز دولة مركزي ومؤسسات إقليمية إلى تنظيم سياسي مؤسساتي وحدوي جديد يتفهم الواقع الاجتماعي – الطبقي والثقافي في سوريا. فبقي تعاملهم مع القوى الاجتماعية في سوريا لما هو قائم في مصر.

عندما قيل الناصر بالوحدة مشترطاً حل الأحزاب، كان تحت تأثير تجربته مع الأحزاب المصرية. لكن البعثيين، ما لبثوا أن شعروا لاحقاً أن حلّ حزبهم كان انتحاراً. فلم يستطع "الاتحاد القومي" أن يسد الفراغ الحزبي فكراً أو تنظيمياً. تركت طريقة انتخابه الساحة لعناصر اليمين

الحزبي "السابق" لتحفظ بمواقعها وتتسلق السلطة من جديد. وعندما خسر البعثيون نسبة كبيرة من مرشحيهم في انتخابات الاتحاد القومي عام 1959، أصروا على أن يكون جزءاً من الانتخابات لهذا الاتحاد بالتعيين، وذلك لضمان دخول العناصر التقدمية إليه. فضلاً عن ذلك، نُظر إلى هذه المؤسسة على أنها أداة بيد الحكم، وإن أعمالها ما هي سوى انعكاس لإرادة السلطة السياسية. إلى ذلك، لم يتمكن "الاتحاد القومي" من تعبئة الجماهير السورية خلف دولة الوحدة.

وفيما يتعلق بنظام الدولة، لحظ الدستور المؤقت مجلسين تنفيذيين في الإقليمين يربط بينهما شخص رئيس الجمهورية فقط. ومن الطبيعي ألا يؤدي هذا، عملاً، إلى الوحدة. وفي أواخر عام 1959، وصل إلى دمشق المشير عبد الحكيم عامر، نائب عبد الناصر والقائد الأعلى للقوات المسلحة، مخولاً صلاحيات واسعة لإصلاح الوضع في الإقليم الشمالي. فقام على الفور بإخضاع المجلس التنفيذي هناك لسلطته، متسبباً بموجة استياء واسعة. فاستقال الوزراء البعثيون في الحكومة، وانقطعت بذلك العلاقة بين البعث والقيادة المصرية. وعندما استبدل المجلسان في آب 1961 بحكومة مركزية واحدة مقرها القاهرة، سبب ذلك استياءً آخراً لدى السوريين.

وعلى الصعيد السياسي الخارجي، لم تقبل دول الجوار والقوى الكبرى فكرة الوحدة، ورأت فيها امتداداً لنفوذ الناصرية، حتى أن السعودية والأردن حاولتا منع الوحدة عن طريق تدبير انقلاب مضاد أو اغتيال عبد الناصر. كما وجهت الولايات المتحدة إنذاراً إلى عبد الناصر بعدم استخدام القوة لمنع الانفصال، وأفهم الاتحاد السوفياتي عبد الناصر أنه يؤيد الانفصال. وأعلنت إسرائيل أن تدخل الجيش المصري في سوريا يشكل عملاً عدائياً لا يمكن السكوت عنه.

**3) اجتماعياً - اقتصادياً** - ظهر بوضوح خلال سنوات الوحدة عدم توفر وسائل الربط بين الإطار القومي للتجربة الوحدوية وبين مصالح الطبقات الاجتماعية في كلا البلدين حسب موقعها في الهرم الاجتماعي. لم يحدث تكامل وظيفي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. فظل النظامان الاقتصاديان للبلدين غريبين عن بعضهما البعض تفصل بينهما فجوة جيو سياسية (= إسرائيل). كما بقيت أنظمة النقد والتجارة الخارجية والجمارك مختلفة بين البلدين. وفي مصر، كان الاقتصاد المصري قد قطع، عند إعلان الوحدة، أشواطاً في الخطوات الاشتراكية عبر التأميم وتملك الدولة لشركات ومؤسسات (القطاع العام)، في حين كانت سوريا تقرر نظام الاقتصاد الحر.

وعندما طبق الإصلاح الزراعي "المصري" في سوريا في أيلول عام 1958، لم يراع خصوصية الملكية الزراعية في "الإقليم الشمالي" ووجود إقطاع قوي في المجتمع السوري. فأدى ذلك إلى تحول قسم كبير من الأراضي المروية إلى أراضي بور، ترافق مع الجفاف في السنوات الثلاث الأولى من الوحدة والنزوح من الريف إلى المدن. ومن جهة أخرى، سمح التقدم الصناعي في مصر بإغراق السوق السورية بالمنتجات المصرية الأرخص والأكثر جودة ومنافسته الإنتاج المحلي الناشئ. فأدى ذلك إلى توقف عشرات المؤسسات الصناعية عن العمل، مما دفع البرجوازية السورية إلى الفرار لخارج البلاد. ولما شرع في تطبيق قرارات التأميم عام 1961، وجدت البرجوازية السورية نفسها في موقع معادٍ للوحدة، وفي الصف الأول لدعاة الانفصال.

**4) إدارياً**، اتبع المصريون تجاه "الإقليم الشمالي" سياسة مركزية حازمة تعتمد على الأمن البوليسي. فوضعوا في يد السراج مناصب عديدة وسلطات واسعة مكنته من تحقيق سيطرة كبيرة على مراكز إدارية وسياسية واقتصادية. فأوجد ذلك شعوراً لدى النخب السياسية السورية بأنها

مهمشة في صنع القرارات، وأن السلطة محتكرة من قبل مجموعة صغيرة من المحيطين بعبد الناصر. كما حدثت خلافات حول تفضيل البعث تعيين العناصر العسكرية والمدنية التقدمية في المراكز القيادية الحساسة في الجيش السوري ووزارات الدولة. يضاف إلى ذلك، سلوك بعض الموظفين المصريين في سوريا عبر تخطيهم رؤسائهم السوريين ومخاطبة القاهرة مباشرة. وعندما قام عبد الناصر بنقل السراج إلى القاهرة وتعيينه نائباً له، فقد بذلك آخر قوة سياسية مؤيدة له في سوريا.

**5) عسكرياً،** ظن القادة العسكريون السوريون أنهم سوف يتحولون إلى مجلس للثورة على النسق المصري ويحكمون من دون السياسيين، فيما تصور عبد الناصر أن بإمكانه ترويض الجيش السوري وإبعاده عن السياسة. فجرى تفكيك قيادة هذا الجيش. فتم نقل بعض الضباط إلى مراكز أخرى ثانوية في سوريا ومصر، وجرى توزيع البعض، وإحالة البعض الآخر على التقاعد. يضاف إلى ذلك، سياسة تعيين ضباط مصريين في قيادة الجيش السوري، وتعيين ضباط سوريين غير حزبيين في قيادات الجيش الأساسية. فأوجدت هذه السياسة حساسيات لدى العسكريين "الحزبيين" السوريين، حتى أن بعضهم نظر إلى الجيش المصري الموجود في سوريا على أنه "جيش احتلال".

\*\*\*

إن السؤال الكبير، الذي لا يزال يطرح نفسه حتى اليوم: هل إن عدم طرح صيغة الوحدة مجدداً، وبجدية، من قبل أي زعيم عربي، يعود إلى موت مشاعرها وضرورتها لدى زعمائنا، وعياً وممارسة، وتغليب ثقافة التجزئة لدى شعوبنا؟ هل يجب، لكي تنجح الوحدة، أن تتقدم صيغ التوحيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على ما هو سياسي؟ بمعنى آخر، هل نجعل من تجربة "الاتحاد الأوروبي" نموذجاً نقندي به، أي التدرج من التعاون الاقتصادي والثقافي الخ... إلى التوحيد السياسي؟

لا يذكر التاريخ أن الخلافات السياسية بين دول "الاتحاد الأوروبي"، قد عطلت السوق الاقتصادية والحياة الاقتصادية المشتركة القائمة في ما بينها، ذلك أن المصلحة الاقتصادية المشتركة تقدمت على كل ما هو سياسي. وعندما وصل الأوروبيون إلى قناعة تامة بأن مقومات التوحيد السياسي قد نضجت بفعل التكامل الاقتصادي، أقدموا على إعلان "الاتحاد" السياسي. وللأسف، فإن العرب يضعون العربة قبل الحصان. فالوحدة المصرية - السورية فشلت لأنها تجاهلت التكامل الاقتصادي والاجتماعي. كما انهار "مجلس التعاون العربي" (مصر، العراق، الأردن، اليمن) نتيجة لعامل سياسي، وهو احتلال العراق للكويت وتداعياته. وبقي "الاتحاد المغاربي" حبراً على ورق بسبب الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي. فمتى يتعلم العرب من تجاربهم ومن تجارب الآخرين؟ هل يبقى "الحلم العربي" مجرد أنشودة على شفاه مغنين يترنمون به بلهجته القطرية، في وقت تُشن الحرب علينا تحت كل الرايات؟ إلى متى يبقى حلم الوحدة معلقاً؟